محكمة العدل الدولية

إتفاقية خاصة

بين جمهورية أسپاتريا (المدّعية)

ومملكة ريدال (المدّعى عليها)

تم تقديمها إلى محكمة العدل الدولية

حول الخلافات بين الدول

فيما يتعلق بالخلافات بين البلدين

حول جزر ويندسكيل

تم تقديمها إلى المحكمة بشكل مشترك في 16 أيلول / سبتمبر 2009

تبليغ مشترك موجه إلى دائرة التسجيل في المحكمة:

لاهاي في 16 أيلول / سبتمبر 2009

نيابةً عن جمهورية أسپاتريا ("المدعية")، ومملكة ريدال ("المدعى عليها")، وإستناداً إلى أحكام المادة 40 (1) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، يشرفنا أن ننقل إليكم نسخة أصلية من الإتفاقية الخاصة ليتم تسليمها إلى محكمة العدل الدولية حول الخلافات بين المدعية والمدعى عليها حول جزر ويندسكيل، والموقعة في شيكاغو، ولاية إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، في العاشر من أيلول / سبتمبر سنة ألفين وتسعة.

سفير جمهورية أسپاتريا لدى مملكة الأراضي المنخفضة	سفير مملكة ريدال لدى مملكة الأراضي المنخفضة

إتفاقية خاصة

تم تسليمها إلى محكمة العدل الدولية من قبل

جمهورية أسپاتريا، ومملكة ريدال

حول الخلافات بينهما فيما يتعلق

بجزر ويندسكيل

إن أسپاتريا و ريدال (واللتان سيشار إليهما فيما بعد بإسم "الطرفين")،

إذ تدركان الخلافات الناشئة بينها حول حالة جزر ويندسكيل والسيادة عليها وقضايا اخرى؛

وإذ تعترفان بأن الطرفين لم يتمكنا من تسوية خلافاتهما عن طريق التفاوض؛

وإذ ترغبان في تعريف القضايا التي سيتم تسليمها إلى محكمة العدل الدولية (والتي سيشار إليها فيما بعد بإسم "المحكمة")؛

لذا فإن الطرفين قد توصلا إلى هذه الإتفاقية الخاصة:

المادة 1

يقوم الطرفان بتسليم المسائل التي تتضمنها الإتفاقية الخاصة (إضافةً إلى الإيضاحات التي ستلي ذلك) إلى المحكمة وفقاً للمادة 40 (1) من النظام الأساسي للمحكمة.

المادة 2

تم الإتفاق بين الطرفين على أن تكون جمهورية أسپاتريا هي المدعية وأن تكون مملكة ريدال هي المدعى عليها، ومثل هذا الإتفاق لا يمس بأي قضية تتعلق بعبء الإثبات.

المادة 3

أ) إن المحكمة مطالبةٌ بإتخاذ قرارٍ حول القضية إستناداً إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي العام، وكذلك أية معاهدات قابلة للتطبيق.

ب) إن المحكمة مطالبة كذلك بتحديد العواقب القانونية، بضمنها حقوق وواجبات الطرفين، والتي تنشأ من حكمها الذي سيصدر بشأن المسائل التي تتضمنها القضية.

المادة 4

أ) سيتم تنظيم جميع المسائل الإجرائية والقواعد وفق أحكام القواعد الرسمية لمسابقة فيليب سي. جيسوب للمحاكم التشبيهية للقانون الدولي لعام 2010.

ب) يطالب الطرفان المحكمة بأن تصدر أمراً حول وجوب أن تتكون المرافعات المكتوبة من المذكرات المقدمة من كلا الطرفين وبتاريخ لا يتعدى التاريخ المحدد في الجدول الرسمي لمسابقة فيليب سي. جيسوب للمحاكم التشبيهية للقانون الدولي لعام 2010.

المادة 5

أ) يقبل الطرفان بأي حكم يصدر من المحكمة على أنه نهائي ومُلزِم لهم وسيقومان بتنفيذه كاملاً وبحُسن نية.

ب) يدخل الطرفان بعد النطق بأي حكم، في مفاوضات حول سبل تنفيذه.

وبناءً على ما تقدم، فإن الموقعين أدناه، والذين هم مفوضون بالتوقيع، قد قاموا بالختم والتوقيع على هذه الإتفاقية الخاصة المقدمة.

كُتب في شيكاغو، ولاية إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، في العاشر من أيلول/سبتمبر 2009، بثلاثة نسخ باللغة الإنكليزية.

سفير جمهورية أسپاتريا لدى مملكة الأراضي المنخفضة	سفير مملكة ريدال لدى مملكة الأراضي المنخفضة

مسابقة فيليب سي. جيسوب للمحاكم التشبيهية للقانون الدولي لعام 2009

قضية

القضية المتعلقة بـ "جزر ويندسكيل"

(أسپاتريا / ريدال)

1. إن جزر ويندسكيل ("الجزر") هي أرخبيل في نصف الكرة الجنوبي يقع في المحيط الإيديني، على بعد حوالي 500 ميل غرب جمهورية أسپاتريا.

2. إن أسپاتريا هي دولة متقدمة لها ساحل على المحيط الإيديني. وهي أقرب دولة إلى الجزر وإن كانت المسافة بعيدةً نسبياً.

3. إن مملكة پلوملاند هي دولة متقدمة تقع في نصف الكرة الشمالي، وتبعد حوالي 6000 ميل عن أسپاتريا. وقد كانت أسپاتريا مستعمرةً تابعةً لپلوملاند منذ عام 1610 إلى حين إستقلالها.

4. إن مملكة ريدال هي دولة متقدمة تقع في نصف الكرة الشمالي، وتبعد حوالي 7500 ميل من الجزر. ولمملكة ريدال تاريخٌ بحري طويل وقامت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بتأسيس الكثير من المستعمرات حول العالم. وقد كانت ريدال تُحكم كمملكة مُلقة، إلا أنها تُحكم حالياً بنظامٍ ملكي دستوري، حيث يترأس الملك الدولة فيما يترأس رئيس الوزراء الحكومة.

5. تم إكتشاف الجزر للمرة الاولى أواخر القرن الثامن عشر من قبل الكابتن جيفري پاريش، قائد السفينة *وانسفيل*، والتي كانت في رحلة إستكشافٍ طبيعي بتفويضٍ من ملك ريدال. وقد كتب الكابتن پاريش في سجل السفينة ما يلي:

بتاريخ 6 كانون الأول 1777، إكتشفنا مجموعةً من الجزر النائية الجرداء التي لم تكن موجودةً على خرائطنا. ولم تظهر عليها أية علامات تدل على أنها مأهولة. وقبل أن تغادر سفينتنا، توقفنا قليلاً على واحدةٍ من الجزر الكبيرة وتركنا خلفنا علم ريدال ونقشاً على الحجر يؤكد سيادة الملك آندرو ملك ريدال وخلفائه على الجزر.

6. في بداية عام 1778، مرت سفينة تابعة لبحرية پلوملاند، وهي السفينة *سالكيلد*، بالقرب من الجزر، وبعد ذلك بوقتٍ قصير أرسل نائب ملك أسپاتريا الملازم مانويل ريكوي ليستقر على الجزر ويطالب بملكية هذه الجزر نيابةً عن ملك پلوملاند. وقد قام الملازم ريكوي بتأسيس حصن ومستوطنة سميت سالكيلد على واحدةٍ من الجزر.

7. دفعت الإضطرابات الداخلية حول منصب ولي العهد الذي يحكم أسپاتريا بأن تتم إعادة الملازم ريكوي ورجاله إلى لانگديل، عاصمة أسپاتريا. وقبل أن يغادروا سالكيلد في 20 كانون الأول/ديسمبر 1799، ترك الملازم ريكوي علم پلوملاند مرفوعاً فوق حصن سالكيلد، مع ملاحظة كُتب عليها:

إن هذه الجزر قد سُكنت لأول مرة بالنيابة عن صاحب الجلالة الملك پييرو المعظم ملك پلوملاند قبل حوالي عشرين سنة من قبل الخادم الأكثر إخلاصاً لجلالته، الملازم مانويل ريكوي. وستظل هذه الجزر أراضي وممتلكات جلالته إلى الأبد. كُتب في العشرين من كانون الأول/ديسمبر من عام ألف وسبعمائة وتسعة وتسعين للميلاد. مانويل ريكوي.

8. إن مدى الإستكشافات التي قام بها مانويل ريكوي في الأرخبيل عدا تلك الجزيرة التي شُيدت عليها سالكيلد هو أمر غير معروف، وكذلك الحال بالنسبة لمدى ممارسته لسلطاته على باقي الجزر. ويقول المؤرخون إن الجزر كانت تستخدم من قبل القراصنة، وسفن تجارة العبيد، والبحارة الآخرين خلال الفترة التي كان فيها ريكوي ورجاله في سالكيلد.

9. تمت السيطرة على الإضطرابات في أسپاتريا من قبل قوات من پلوملاند. وعلى كل حال، لم يعد أحد لا من پلوملاند ولا من ولاية أسپاتريا التابعة لها. وتُظهر الخرائط الملاحية الموضوعة في پلوملاند وأسپاتريا في تلك الفترة، تلك الجزر على أنها عائدةٌ لپلوملاند. وقد أعطت تلك الخرائط إسم "جزر ويندسكيل" لتلك الجزر، وهو الإسم الذي تُعرف به تلك الجزر منذ ذلك الحين.

10. في ليلة 6 أيلول/سبتمبر 1813، تحطمت سفينة تابعة لبحرية ريدال، وهي آپلثوايت ، بقيادة الأدميرال جورج آيكتون، على واحدةٍ من الجزر الأصغر مساحةً في الأرخبيل. وقد أوضحت خرائط الأدميرال آيكتون الملاحية أن الجزر هي تابعة لريدال. وقد قام هو ومن معه من الناجين من التحطم ببناء مستوطنة كان من المفترض أن تكون مؤقتة وأسموها سانت بيز. وفي ريدال، تم إفتراض كون السفينة *آپلثوايت* وطاقمها قد فُقدوا في البحر.

11. في شهر كانون الثاني/يناير 1814، إندلعت الحرب بين ريدال وپلوملاند بسبب مسائل ليست لها علاقة بالجزر.

12. في شهر أيار/مايس 1815، إنجرفت السفينة *آنثانك*، وهي سفينة لتجارة العبيد وتتبع دولة سودور، إلى ميناء سانت بيز، حيث كُسر صاريها إثر عاصفةٍ شديدة. وقد كانت *آنثانك*هائمةً على غير هدى لشهورٍ طويلة، وأوشك جميع من كان على متنها على الهلاك من الجوع. وقد قام الريداليون بمساعدة أعضاء الطاقم البالغ عددهم 26 فرداً والعبيد الذين كان عددهم 150 فرداً وهم رجالٌ ونساءٌ وأطفال، على الوصول إلى الشاطئ. وقد أعلم الأدميرال آيكتون أفراد طاقم السفينة *آنثانك* أنهم قد رسوا على أراضٍ ريدالية. كما أعلن عن تحرير العبيد، بما أن العبودية كانت قد الغيت في ريدال، وقام بتقديم المأوى للطاقم والعبيد السابقين، ولم يقاوم طاقم *آنثانك* الذي كان منهكاً وجائعاً، وأعلنوا هم والعبيد السابقون، عن ولائهم للملكة كونستانس، الملكة الجديدة في ريدال.

13. وبحلول عام 1816، قام الأدميرال آيكتون ورجاله بإستكشاف معظم الجزر الاخرى في الأرخبيل. وبدأ الرجال بإستزراع الأراضي وتدجين فصيلة من الخيول البرية التي تعيش في الجزر. كما إكتشفوا مستوطنة سالكيلد المهجورة، وبضمنها الحصن الذي كان علم پلوملاند مرفوعاً عليه، على الرغم من عدم وجود أية إشارة إلى عثور أي شخص على الملاحظة التي تركها الملازم ريكوي.

14. وبإستثناء السفينة *آنثانك*، فإن المؤرخين لم يجدوا أية سجل يؤكد إكتشاف أية سفينة للأدميرال آيكتون والسكان الآخرين للجزر حتى رست السفينة گرايزديل في حزيران 1817. وكانت السفينة *گرايزديل* قد أُرسلت من قبل ولاية أسپاتريا إلى الجزر بقيادة الضابط البحري خافيير كروك لتأسيس مستعمرة تكون بمثابة مكانٍ للعقاب. وقد لاحظ المستوطنون الذين يعيشون في سالكيلد السفينة التي تقترب منهم وأرسلوا في الحال بلب الأدميرال آيكتون. وبناءً على أوامره فقد إلتقت مجموعة صغيرة من البحارة المسلحين بالقعات التي نزلت من السفينة *گرايزديل*، وبضمنهم ا الضابط البحري كروك، عندما وصلت إلى الساحل. وقد أبلغ الأدميرال آيكتون الضابط البحري كروك بأن عليه ورجاله أن يغادروا فوراً وإلا كانوا عرضةً للإعتقال. وعندما رأى الضابط البحري كروك أن مجموعته هي أقل عدداً وعتاداً، قرر المغادرة، محتجاً خلال ذلك على "إدعاءات العاهل الأجنبي التي لا أساس لها من الصحة" بملكية الجزر.

15. وفي أواسط عام 1818، علِم الملك پييرو بتواجد ريدال في الجزر من حاكم أسپاتريا. وقام على الفور بإرسال رسالة إلى الملكة كونستانس، محتجاً على إحتلال ريدال لتلك الجزر، والتي وصفها بـ "أراضي ومُلكية پلوملاند بواسلة حق الإحتلال الأول." وردّت ريدال بمذكرة دبلوماسية مؤرخة في 15 أيلول/سبتمبر 1818:

> إن جلالة الملكة كونستانس وحكومتها لم يكونوا يعلموا ببقاء الأدميرال آيكتون وطاقم سفينة آپلثوايت على قيد الحياة. وإن جلالتها تشكر الله على حفظه إياهم. وإن الجزر هي تحت سلة جلالتها وكانت كذلك منذ إكتشافها من قبل الكابتن پاريش، وهو من رعايا ريدال. إن إستيلان پلوملاند في سالكيلد

كان إحتلالاً غير قانوني لمنطقة عائدةٍ لجلالتها، ثم إن تلك المستوطنة قد تُركت بمرور الزمن. وإن صاحبة الجلالة تؤيد وتتبنى كل ما قام به مواطنها المخلص والنبيل، الأدميرال آيكتون.

16. في آذار/مارس 1819، أبحرت السفينة *برايثوايت* من ريدال، بقيادة نائب الأدميرال آرثر ويلكينسون، والذي قامت الملكة كونستانس بتعيينه كحاكمٍ على الجزر. وقد عادت السفينة *برايثوايت* فيما بعد إلى ريدال حاملةً بعض أفراد طاقمها إضافةً إلى أعضاء من طاقم السفينة آيلثوايت كانوا يرغبون بمغادرة الجزر؛ وقد بقي أغلبهم لأنهم قد وُعدوا بأراضٍ في الجزر. كما بقي نائب الأدميرال ويلكينسون على الجزر كحاكمٍ لها.

17. في عام 1819، توسع نطاق الحرب بين ريدال وپلوملاند، وتم تقليص حجم الحامية الموجودة في لانگديل إلى كتيبة جنود واحدة. وفي ذلك الحين، ظهرت حركة إستقلالية في أسپاتريا، تقودها مجموعة من الجنود السابقين من پلوملاند والذين كانوا قد إستقروا في لانگديل. وبمساعدة متآمرين في صفوف الجيش، قام العقيد آليخاندرو دياز الذي أعلن نفسه قائداً للحركة، بالإستفادة من تخفيض الوجود العسكري في پلوملاند، وقام في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1819 بهجومٍ ليلي على الحامية في لانگديل. ونجح الهجوم، وتعرّض الضابط والجنود القلائل الموالين للملك پييرو والذين نجوا من الهجوم إلى مجزرةٍ وحشية.

18. قام العقيد دياز ومساندوه بكتابة وتوقيع إعلان إستقلال في 2 تشرين الثاني/نوڤمبر 1819، وتم إرسال نسخةٍ منه إلى الملك پييرو. كان الملك غير قادرٍ على توفير القوات اللازمة لإرسالها من أجل إستعادة أسپاتريا، ولكنه أرسل رداً قصيراً في 20 آذار/مارس 1820 يعلن فيه أن دياز وأي شخصٍ يسانده هم خونة وسيتلقون "أشد العقوبات التي تتلائم مع جريمتهم الخيانية".

19. عُقد مؤتمرٌ دستوري في لانگديل في شهر كانون الثاني/يناير 1820. وقد أقام الدستور الآسپاتري نظام حكم فيدرالي وأشار إلى أن الجزر هي من ضمن جمهورية أسپاتريا المعلنة حديثاً وأن جميع القوانين تطبق على جميع أراضي أسپاتريا. وفي 1 تموز/يوليو 1820، تم إنتخاب العقيد دياز كأول رئيسٍ لجمهورية أسپاتريا.

20. كانت پلوملاند تخسر في الحرب أمام ريدال وطالبت بالسلام في أواسط عام 1821. وقد إحتوت شروط إتفاقية گريت كوربي الموقعة في 22 أيلول/سبتمبر 1821والتي تمت المصادقة عليها بعد ذلك بقليل، مادةً جاء فيها:

إن جلالة الملك پييرو يعترف بسيادة جلالة الملكة كونستانس المعظمة على الجزر الواقعة غرب أسپاتريا، والمعروفة بجزر ويندسكيل . وبذلك، فإن جلالته ينقل بشكلٍ لا رجعة عنه أية سيادة يمتلكها جلالته في الجزر المذكورة آنفاً إلى جلالتها المعظمة .

21. بحلول عام 1823، جرت محاولات للقيام بثورات في پلوملاند؛ حيث كان الشعب يعاني من المجاعة وتفشي الأمراض. وكجزءٍ من اتفاقية گريت كوربي، كان على پلوملاند أن تتخلى عن معظم جيشها وقواتها البحرية .وكان إستعادة أسپاتريا أمراً مستحيلاً .إلا أن الملك پييرو رفض، في ذلك الوقت، الإعتراف بإستقلال أسپاتريا .

22. في عام 1826، أرسل الرئيس دياز قوةً إلى الجزر في محاولةٍ للسيطرة عليها. وقد نزلت القوة على إحدى الجزر الأصغر حجماً دون أن تلقى أية معارضة، ولكن وبعد عدة محاولات فاشلة للإستيلاء على سالكيلد، إنسحبت القوة من الجزر.

23. في العام التالي، أرسل الرئيس دياز سفيراً إلى ريدال، وهو ميغيل ترينيداد. وقد إستقبلت الملكة كونستانس السفير بمراسم رسمية في البلاط الملكي، وإعترفت بإستقلال أسپاتريا وبحكومة الرئيس دياز، ووجهت وزير خارجيتها، ويليام سميث، أن يناقش مع السفير أية قضايا دبلوماسية بين البلدين .

24. خلال الإجتماعات المتتالية مع وزير الخارجية سميث، اوضح السفير ترينيداد أن پلوملاند كانت الدولة الاولى التي احتلت الجزر. وقد كانت حجته في ذلك هي أن الجزر كانت عائدةً إلى پلوملاند، وكانت تدار من قبل ولاية أسپاتريا، لغاية عام 1819. وفي أعقاب إستقلال أسپاتريا، فقد آلت جميع الأراضي التابعة للولاية، بضمنها الجزر، إلى الدولة الجديدة بموجب المبدأ *uti possidetis juris* والقائل بوجوب إحتفاظ كل فريقٍ محارب بما إستولى عليه من الأراضي بالقوة أثناء الحرب. وإعتبر أن اتفاقية گريت كوربي، قدر تعلق الأمر بالجزر، هي باطلة، ملاحظاً أن "ملك بوملاند قد وقعها بعد أن أصبحت أسپاتريا خارج حكمه ."

25. رفض وزير الخارجية سميث جميع تأكيدات أسپاتريا، وكان رده أن ريدال لن تتخلى أبداً عن مطالبتها بالجزر. وأعاد إلى الأذهان أن ريدال هي التي إكتشفت الجزر، وبأن پلوملاند قد هجرت مستوطنتها هناك. ووصل إلى الإستنتاج أنه "يتفهم النقطة التي تجادلون بشأنها بأن جميع حقوق پلوملاند في الجزر قد آلت إلى أسپاتريا. ولكن يؤسفني إعلامكم أن أسپاتريا لم ترث شيئاً." ولم تسفر المفاوضات عن أي قرار.

26. في العام 1839، إنتصر الملك پييرو أخيراً في نزاعه الذي إستمر ستة عشر عاماً ضد الثوار داخل پلوملاند. ولكونه مرهقاً من النزاع وقليل التجهيزات الى درجة لا تتيح له الإستيلاء مرة اخرى على مستعمراته المتبقية في نصف الكرة الجنوبي، فقد

إعترف بإستقلال أسپاتريا. وفي إتفاقية وودسايد التي تلت ذلك، إعترفت پلوملاند بسيادة أسپاتريا على المناطق التي كانت تابعة لولاية أسپاتريا سابقاً، بإستثناء الجزر. وبالنظر لإصرار أسپاتريا، فقد اضيفت فقرة الى الإتفاقية تعترف بمطالبة أسپاتريا بالجزر.

27. في العام 1845، إفتتحت أسپاتريا بعثةً دبلوماسيةً دائمةً لها في ريدال. وبين عامي 1845 و 1880، وبالإضافة إلى قيامه بالأعمال الدبلوماسية غير ذات الصلة بالموضوع، فقد كان السفير يكرر بشكل روتيني مطالب أسپاتريا حول الجزر، مشتكياً على وجه الخصوص من أية أعمال كانت أسپاتريا تعتبرها غير متلائمة مع سيادتها على الجزر. وقد رفضت وزارة الخارجية الريدالية بشكل قاطع تلك الشكاوى.

28. في هذه الأثناء، قامت سلسلة الحكام الريداليين في الجزر بالسيطرة على كافة أقسام الأرخبيل. وقد تزاوج السكان الأوائل الذين أتوا على متن سفن *ابلثوايت*، *برايثوايت*، و *آنثانك* وتكاثروا. ثم اضيف عدد جديد من السكان بواسطة المهاجرين القادمين الى الجزر، وخصوصاً من ريدال. وتطورت الزراعة وصيد الأسماك، وبرغم عدم وجود ثروات كبرى على الجزر إلا أنها وفرت ميناءً إستراتيجياً مفيداً للبحرية الريدالية. وقد كان عدد السكان هو 4420 بحلول عام 1899، وقد وصل إلى 7054 في العام 1999.

29. في العام 1903، أصدر ملك ريدال أمراً إلى حاكم الجزر يقضي بإنشاء مجلس إستشاري يسمح لسكان الجزر بالتعبير عن آرائهم للحاكم حول قضايا الإدارة اليومية للجزر. ومع ذلك، فإن السلطة المطلقة ظلت بيد الحاكم.

30. في الفترة بين عامي 1880 و 1910، مرت أسپاتريا بأزمة سياسية وإقتصادية شديدة قادت الى سلسلة من الإنقلابات والإنقلابات المضادة. وخلال تلك الفترة، إستدعت أسپاتريا جميع سفرائها، ولم تقدم أية شكاوى حول الجزر، ولم تحاول فرض السيطرة عليها. وفي عام 1910 تمت إستعادة الحكم المدني في أسپاتريا، وفي عام 1911 قام الرئيس الجديد بورفيريو سيباستياني بتعيين سفيرٍ جديدٍ لدى ريدال، والذي إستأنف تأكيدات أسپاتريا ومطالبتها بالجزر.

31. بحلول أواخر الثلاثينات من القرن العشرين، تم تأسيس خط تجاري صغير إلا أنه خط منتظم بين الجزر و أسپاتريا. ولم تفرض أسپاتريا ضرائب استيراد على البضائع القادمة من الجزر، رغم من ريدال كانت تجبي ضرائب على جميع البضائع المستوردة الى الجزر من خارج ريدال، بضمنها تلك المستوردة من أسپاتريا.

32. وإلى حين إندلاع الحرب العالمية الثانية، كانت الفعاليات التجارية الأجنبية على الجزر، وخصوصاً فعاليات الشركات الأسپاترية، محدودةً بسبب القيود المفروضة من قبل ريدال. وإعتمدت الجزر على ريدال في مجال الإستثمارات الكبيرة في مجال الأعمال التجارية المحلية أو البنية التحتية. وقد دفعت ريدال تكاليف إدخال خدمات الهاتف والراديو، وكذلك تكاليف بناء مطارٍ. ولم يكن للجزر إقتصاد قادر على الإعتماد على نفسه وبقي إقتصاداً ضعيفاً حسب المعايير الدولية.

33. منذ الإستقلال، تعامل القانون الأسپاتري مع الأشخاص المولودين على الجزر كمواطنين أسپاتريين. حيث يمتلكون حرية دخول أسپاتريا كمواطنين ويدخلون البعض منهم الى هناك لأغراض التعليم أو العمل. بينما لا تسمح ريدال للأسپاتريين بزيارة الجزر إلا بعد إبراز جواز السفر، وهو أمرٌ إحتجت عليه أسپاتريا بإستمرار.

34. في العام 1945، إنضمت ريدال إلى الأمم المتحدة كعضوٍ مؤسس. وقد جعلت الجزر كمنطقة غير خاضعة للحكم الذاتي وأوفت بإلتزاماتها وفق المادة 73 من الميثاق بتقديم تقارير دورية عن الجزر الى مجلس الأمن.

35. في عام 1947، منحت ريدال للجزر دستوراً، وهو ما فعلته ريدال مع باقي مستعمراتها. وقد ضمن الدستور حق الإقتراع العام لجميع المواطنين البالغين في الجزر لإنتخاب أعضاء مجلس الجزر. وقد أكد الدستور على السيادة الريدالية على الجزر، إلا أنه أعطى السيطرة على شؤون الحكم اليومية، وبضمنها التنقيب عن الموارد الطبيعية، إلى المجلس، وربط ذلك بموافقة الحاكم المعيّن من قبل ريدال كممثلٍ للملك. وإحتفظت ريدال حصرياً بالسيطرة على سلطات الدفاع والعلاقات الخارجية في الجزر.

36. عندما إنضمت أسپاتريا الى الأمم المتحدة عام 1949، بعث سفيرها فرانسيسكو هوتون بمذكرة دبلوماسية إلى الأمين العام، أكدت على:

إن أسپاتريا تمتلك سيادةً لا جدال حوالها على جزر ويندسكيل، وهي متأتية من الإستيطان الأول لپلوملاند وإستقلال أسپاتريا الذي تلا ذلك، وبما لا يتعارض مع أيٍّ من أحكام إتفاقية كريت كوربي. وإننا على يقينٍ أن الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ستعترف بحقوق أسپاتريا وتطالب ريدال بالتخلي عن إدارة الجزر بشكلٍ سلمي إلى أسپاتريا.

37. منذ تأسيسها في عام 1962، تولت اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب الواقعة تحت الإستعمار التابعة للأمم المتحدة ("اللجنة الخاصة") مهمة متابعة المطالبات المختلفة بالجزر. وخلال قيامها بإجراءاتها، كانت

اللجنة الخاصة تعبر عن قلقها إزاء مصالح سكان الجزر. وعندما ناقشت اللجنة الخاصة مسألة الجزر للمرة الاولى، مَثَلَ رئيس وزراء ريدال أمام اللجنة وقال:

لقد ألزمت ريدال نفسها بإحترام إرادة شعوب مناطقها المختلفة. إذا كانوا يريدون الحكم الذاتي أو الإستقلال، فإننا سننزل عند رغبتهم ونحترم حقوقهم في تقرير مستقبلهم. ولكن، إذا رغبت أيٌّ من تلك المناطق أن تبقى داخل العائلة الريدالية، فإن على بقية العالم أن يحترم قرارهم.

38. وفي ثمانينات القرن العشرين، بدأت اللجنة الخاصة بالسماح لوفد من الجزر بتقديم إيجازاتٍ خلال إجتماعات اللجنة، رغم إحتجاجات أسپاتريا. وقد أعرب الوفد بشكل روتيني عن رغبته في أن تبقى الجزر جزءاً من من ريدال. وقد دعمت عدد من الدول بشكل منتظم، مالب أسپاتريا في الجزر أمام اللجنة الخاصة والجمعية العامة. وبضمنها عشرة دول تقع بالقرب من أسپاتريا.

39. في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، إزداد حجم التجارة بين ريدال وأسپاتريا. وعلى الرغم من أن الدولتين قد بقيتا على خلاف حول حالة الجزر، وهو الخلاف الذي قال عنه رئيس وزراء ريدال:- "إن هذه القضية يمكن أن تُحلّ في المستقبل، أما بالنسبة لهذا الحين، فإنه من الأكثر جدوى لهاتين الدولتين العظيمتين أن تركزا على قضايا ذات فائدة ثنائية أكبر." في عام 1985، تفاوضت أسپاتريا وريدال ثم وقعتا على إتفاقية حول تشجيع وحماية الإستثمار المتبادل ("إتفاقية الإستثمار الثنائي بين أسپاتريا وريدال") "the Aspatria-Rydal BIT"، والتي دخلت حيز التنفيذ في نفس السنة. وقد وردت الأحكام ذات الصلة في إتفاقية الإستثمار الثنائي بين أسپاتريا وريدال في الملحق 1.

40. إن شركة النفط الريدالية ("روكو ROCO")، والتي أُسست في ريدال عام 1972، هي شركة طاقة متعددة الجنسيات تبلغ عائداتها العالمية أكثر من 150 مليار دولار أمريكي في عام 2007. ويتضمن تركيب شركة روكو عشرات الفروع والشركات المرتبطة بها حول العالم، بضمنها شركة A & L للإستكشاف ("آليك ALEC")، والتي تم تأسيسها في أسپاتريا. وتمتلك روكو 80% من أسهم آليك، فيما يملك أكثر من 5000 مساهم من جنسياتٍ مختلفة نسبة الـ 20% المتبقية من الأسهم.

41. في العام 1991، أُقر قانون الموارد الطبيعية في أسپاتريا، ومن ضمن أحكامه أنه إعتبر قيام أية شركة أسپاترية "بإتخاذ أي إجراء غير متوافق مع ترخيص أو إمتياز حكومي حصري يتعلق بالموارد الطبيعية" كجريمة جنائية، يعاقب عليها بغرامة تصل الى 5% من عوائدها العالمية. كما حدد قانون الموارد الطبيعية رخص إستغلال مصادر الطاقة في أسپاتريا بالشركات المسجلة محلياً. وبعد تشريع قانون الموارد الطبيعية، قامت روكو بتسيير أعمالها من خلال آليك، وقامت كذلك بتوفير الآليات ورؤوس الأموال لعمليات آليك في أسپاتريا على مر السنين. وفي عام 1993، منحت أسپاتريا لـ آليك ترخيصاً لإستغلال إحتياطي النفط في الإقليم الشمالي الشرقي في أسپاتريا، والذي نتج عنه موردٌ ثابتٌ من العوائد لمساهمي آليك.

42. في عام 1997، تم إكتشاف النفط في الحوض المحيط بالجزر. وقامت ريدال بالتعاقد مع روكو لإستكشاف الإحتياطيات النفطية وتحديد أماكنها. وفي عام 2001، قامت روكو بتسليم نتائج عملها، والتي أشارت إلى وجود إحتياطيات كبيرة في محيط 200 ميل بحري عن الجزر. وقد ذكر التقرير أن هناك إمكانية لأن تصبح الجزر "واحدةً من أهم منتجي النفط خارج الشرق الأوسط."

43. أدى إكتشاف النفط إلى تنشيط الحركة الإستقلالية التي كانت ناميةً بالفعل في الجزر، والتي تقودها مجموعة تطلق على نفسها إسم سكان الجزر المتطلعين إلى السيادة والحكم الذاتي Islanders Longing for Sovereignty and Autonomy ("إلسا"). وقد ذكر إعلان المبادئ لمنظمة إلسا أنه "من حق الجزر أن تستقل، وهو ما تسعى إليه إلسا كهدفٍ نهائي. وفي الوقت الحاضر، فإن الإدارة المستمرة من قبل ريدال هي أفضل من الخضوع لأسپاتريا، والذي لن تقبل به إلسا مطلقاً." وقد حددت إلسا إحتياطي الثروة النفطية على أنه بمثابة أساس لحياة الجزر كدولة مستقلة. وقد تم إنتخاب أعضاء من إلسا لعضوية مجلس الجزر في إنتخابات عامي 2002 و 2006 وبأعداد متزايدة.

44. عززت أنباء إكتشاف النفط في الجزر من النداءات الذي ظهرت في وسائل الإعلام الأسپاترية والبرلمان الأسپاتري والتي طالبت بإجراءات أشد لبسط السيادة الأسپاترية على الجزر. وتم تقديم العديد من القوانين أمام البرلمان، وجميعها تعلن بصيغة أو بأخرى عن حق أسپاتريا القانوني في الجزر.

45. فيليكس مونتي دي روزا هو أغنى رجل في أسپاتريا، ووفقاً لمجلة *فوربس*، فإنه واحد من أغنى 25 شخصاً في العالم. كما أن شركته، أم دي آر المحدودة، هي شركة أسپاترية تعمل في مجال إستخراج ومعالجة النفط، والفحم، ومصادر الوقود الاخرى في نصف الكرة الجنوبي. ووفق تقديرات صحيفة *ذي تايمز اوف ريدال* الإسبوعية، فإن مونتي دي روزا هو خامس أكبر مالك للأراضي في ريدال. كما أن أم دي آر المحدودة تمتلك مجموعة متنوعة من المحافِظ الإستثمارية في الشركات الريدالية.

46. في عام 2003، قامت أم دي آر المحدودة بتقديم طلب إلى حكومة أسپاتريا للحصول على إجازة حصرية لإستخراج النفط من الحوض المحيط بالجزر. وقد صرح وزير العدل في ريدال، وهو زميل مونتي دي روزا في الدراسة الجامعية، جواباً على

ملاحظاتٍ وُجهت إليه مباشرةً في مؤتمرٍ صحفي:- "إن أسپاتريا لا تتحكم فعلياً بالجزر، لذا فإن أية حقوقٍ قد تُمنح لكم ستكون غير ذات قيمة." وعلى الرغم من ذلك، فقد أعلن مونتي دي روزا في مؤتمرٍ صحفي لدعم الـلب، أن "الجزر هي مُلكٌ لأسپاتريا، والنفط ملكٌ لأسپاتريا. أنا إبن أسپاتريا. لذا فإنه من مسؤوليتي الوطنية أن أتأكد من أن النفط الأسپاتري يستخرج من قبل الشعب الأسپاتري ومن أجل الشعب الأسپاتري."

47. وافقت رئيسة أسپاتريا، سيسيليا لاڤين، على الـلب، كما صادق عليه البرلمان بتشريع أشار بشكلٍ واضح إلى قانون الموارد الـبيعية. وفي مؤتمرٍ صحفي لاحق، قالت الرئيسة لاڤين:- "لقد منحت الحكومة بهذا القرار مونتي دي روزا ترخيصاً حصرياً لإستخراج النفط في جزر ويندسكيل."

48. إحتجت رئيسة وزراء ريدال، آگنيس آبوت، على القرار بمذكرةٍ دبلوماسية إلى الرئيسة لاڤين، معلقةً بقولها:- "إن منح سلـة إستغلال الموارد الـبيعية في جزر ويندسكيل من قبل أسپاتريا هو أمرٌ تافه، لأنها لا تملك السيادة على الجزر، وهو أمرٌ يعقد العلاقات الهشة بين البلدين دون مبرر." وفي هذه الأثناء، نشرت صحيفة *ذي تايمز اوف ريدال* رسالةً كتب فيها مونتي دي روزا:- "لتهتم أسپاتريا بشؤونها الخاصة، ولتهتم ريدال بشؤونها الخاصة. إن مونتي دي روزا سيهتم بشؤونه الخاصة." وعلى الرغم من ذلك، فإن مونتي دي روزا وشركة أم دي آر المحدودة لم يتخذا أية خـوات لإستخراج النفط من حوض الجزر خلال السنوات القليلة التالية.

49. في شهر كانون الأول/ديسمبر 2006، أعلن رئيس مجلس الجزر، الوزير الأول نايجل كريڤن، أن الحكومة الريدالية وافقت على خـة قدمها المجلس لدعوة وتقييم العروض لحقوق إستغلال الإحتياطي النفـي في المنـقة الإقتصادية الخاصة بالجزر.

وقد أصدر الوزير الأول كريڤن نداءاً عاماً لتقديم العروض، والذي اعلن فيه ان عملية تقديم العروض ستكون "مفتوحةً، وشفافةً، وتنافسية." ومن أجل أن تكون تلك الشركات مؤهلةً للتنافس، فإن عليها أن تكون مسجلةً أو ذات مكتبٍ مسجلٍ في ريدال. وقد وجّه الوزير الأول كريڤن الشركات الراغبة في تقديم العروض بأن تضع لها خ□ة إستراتيجية، وعرضاً للمشاركة بالأرباح، مع قائمة بالموارد الموجودة لدى الشركات التي ستعمل في المشروع. وتقوم لجنة من المجلس بتقييم جميع العروض ورفع التوصيات للمجلس بكامل أعضائه. ويتم إتخاذ قرارٍ نهائي بأغلبية الأصوات في المجلس، وبشرط موافقة حاكمة الجزر، لوسي بلاك. وقد إحتجت الرئيسة لاڤين وسفير أسپاتريا في ريدال علناً على عملية تقديم العروض.

50. على الرغم من أن عدة شركاتٍ قد أعربت عن إهتمامها بالمشروع، إلا أن المجلس لم يستلم سوى عرضين: أحدهما من روكو، والآخر من أم دي آر المحدودة. وقد وعد عرض روكو بتقديم نسبة 45% من صافي العائدات إلى الجزر وقد سجّل المعدات والأشخاص والأرصدة التابعة لآليك والموجودة في أسپاتريا كموارد يمكن أن تستخدم في إستخراج ومعالجة النفط.

51. تضمّن عرض أم دي آر والذي تم تسليمه عن طريق مكتبها المحلي المسجل في ريدال، دفع مبلغ 500 مليون دولار أمريكي مقدماً عند توقيع إتفاقية الترخيص النهائية مع وعدٍ بدفع 50% من صافي العائدات إلى الجزر. وقد تضمنت خ□ة أم دي آر الإستراتيجية قائمةً بالزبائن، والمبيعات المتوقعة، وطرق النقل المقترحة. كما خ□□ت أم دي آر أيضاً لبناء منشأةٍ في الجزر وتشغيل سكان الجزر كجزءٍ من هذه المنشأة. كما لاحظ عرض أم دي آر أنه قد حصل مسبقاً على موافقة الحكومة الأسپاترية، وسيكون بإمكان الشركة إستخدام الموانئ والبنية التحتية في أسپاتريا. وفي رسالته المرفقة بالعرض، قال مونتي دي روزا:-

أنا لست محامياً دولياً. كل ما أعرفه هو عن النفط. أنا لا أعرف نتائج المفاوضات التي تزمع أسپاتريا وريدال إجراءها حول مستقبل جزر ويندسكيل على المدى البعيد. ولا يعنيني هذا في شيء. وكمسألةٍ عملية، فإنه من

الواضح أنني سأكون بحاجةٍ إلى موافقة كلتا الحكومتين إذا ما أردتُ أن أحصل على النفط من الجزر، وإذا كان بإمكاني ذلك، فإنني سأوفر لهم بالمقابل، البنية التحتية، والتوظيف، والإزدهار.

52. في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2007، أوصت لجنة المجلس بقبول عرض شركة أم دي آر. وقد صادق المجلس بسرعةٍ على توصية اللجنة بتأييد 20 صوتاً مقابل إعتراض 15 صوتاً، ثم رُفع القرار إلى الحاكمة بلاك للتوقيع عليه. وقد أوضح الوزير الأول كريڤن قائلاً:- "ان عرض أم دي آر كان بلا شك الأكثر جاذبيةً إقتصاديةً لشعب الجزر." وقد أوضح متحدثٌ بإسم إلسا سبب أصوات مجموعته المعترضة بالقول:- "إن العرض مغرٍ، إلا أن قصة طروادة الكلاسيكية تقول لنا، أن علينا أن نكون حذرين من الأسپاتريين الذين يحملون الهدايا."

53. بعد إسبوعٍ من المشاورات مع رئيسة الوزراء آبوت، وفي 1 تشرين الثاني/نوڤمبر 2007، عقدت الحاكمة بلاك مؤتمراً صحفياً أعلنت فيه أنها ستمتنع عن التوقيع. وقد دعت المجلس إلى مراجعة توصيته:

إن مستقبل جزر ويندسكيل مرتبطٌ بمجموعة الدول التي تقودها ريدال، والتي تشترك فيما بينها بتاريخٍ مشترك، وثقافةٍ مشتركة، وقيمٍ مشتركة. وفي الوقت الذي قد يكون فيه عرض السيد مونتي دي روزا مغرياً على المدى القصير، إلا أن مسؤوليتي بصفتي ممثلة الملك في الجزر تقتضي مني حماية حياة المنطقة وشعبها على المدى البعيد.

54. بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوڤمبر 2007، أقرّ المجلس عرض شركة روكو، بأغلبية 22 صوتاً مقابل 13. وقد شرح الوزير الأول كريڤن تصويته لصالح القرار في بناية المجلس، قائلاً:- "على الرغم من عدم كونهِ عرضاً كريماً كعرض أم دي آر، إلا أن عرض روكو يبقى عرضاً مفيداً للغاية بالنسبة للجزر." وقد أصدر أعضاء إلسا بياناً صحفياً مشتركاً، أعلنوا فيه أنهم "صوتوا

لصالح العرض بسبب ميزاته، إلا أنهم يشعرون بقلقٍ بالغ إزاء إسلوب إستخدام السلطة من قبل الحاكمة بشكل غير عقلاني دون مراعاة الآراء الاخرى عند التعامل مع هذه المسألة. وهذا الأمر يعدّ هزيمة لقضية حق تقرير المصير، ويؤكد حاجة شعب جزر ويندسكيل إلى الإستقلال." وقد قامت الحاكمة بلاك بتوقيع التوصية وأعلنت أن الوزير الأول كريڤن سيبدأ فوراً بمباحثات مع روكو من أجل للوصول إلى العقد النهائي.

55. وفي اليوم التالي، عقد مونتي دي روزا مؤتمراً صحفياً، إستنكر فيه القرار ووصفه بـ"التمييز، بكل بساطة." وإستنتج أن، "أسپاتريا و ريدال لديهما علاقات إقتصادية مفتوحة، تؤمنها إتفاقية الإستثمار الثنائي. لقد وجه العالم الإمبريالي القديم بالأمس ضربةً قاضيةً لعالم التجارة الحرة الجديد. ويجب ألاّ تستمر الغطرسة الإستعمارية التي أبدتها ريدال."

56. بتاريخ 16 تشرين الثاني/نوڤمبر 2007، وجّه المدعي العام في أسپاتريا إتهاماتٍ جنائية إلى آليك وفق قانون الموارد الطبيعية. حيث قال المدعي العام في الإعلان الرسمي:-

إنه من غير القانوني لأي شركة أسپاترية أن تتدخل في ترخيص حصري يتعلق بموارد الطاقة. حيث أن شركة آليك قد إنتهكت قانون الموارد الطبيعية بمشاركتها المادية في عرض روكو، بالنظر لتحايلها على الترخيص الأسپاتري وإدعائها الوصول إلى نفس إحتياطيات النفط التي شملها ذلك الترخيص وفق منحة مزعومة من قبل حكومة ريدال.

57. فيما يتعلق بالقضية الجنائية، قدّم المدعي طلباً إدارياً إلى المحكمة، طلب فيه مصادرة كافة موجودات آليك داخل أسپاتريا. ويمنح القانون الجنائي الأسپاتري صلاحية مصادرة الموجودات في إطار السلطان القضائي للمحكمة إذا كانت تلك

الموجودات "قد تستعمل لزيادة، أو تشجيع، أو إخفاء سلوكٍ إجرامي." وقد طلب المدعي أن تأمر المحكمة بمصادرة كافة السفن، ومعدات الحفر، والسيولة النقدية العائدة لآليك داخل أراضي أسپاتريا. وقد وافقت المحكمة على الطلب، وقامت الشرطة الإتحادية الأسپاترية على الفور بمصادرة جميع موجودات آليك التي كان بالإمكان العثور عليها داخل الأراضي الأسپاترية، وبضمنها حسابات مصرفية وناقلة نفط يقدّر ثمنها بحوالي 80 مليون دولار أمريكي.

58. تقدَّم المستشار القانوني لآليك على وجه السرعة بطلبٍ إلى المحكمة الإدارية العليا في أسپاتريا، ووفقاً للقانون الأسپاتري، مطالباً بإلغاء أمر المصادرة. وفي 3 آذار/مارس 2008، رفضت المحكمة الإدارية العليا طلب آليك في القضية *آليك ضد محكمة لانگديل الإدارية*. ولا يمكن إستئناف هذا الأمر لا بشكلٍ مباشر أو غير مباشر حسب القانون الأسپاتري.

59. لم يتم التوصل إلى قرار نهائي لحد الآن في القضية الجنائية، المدعي ضد آليك، وهي لا زالت قائمة. وحسب التقارير الواردة من عدة منظمات غير حكومية أجنبية، فإن معظم القضايا الجنائية في المحاكم الأسپاترية تستغرق ما بين أربع إلى ست سنوات لكي تُحسم، إضافةً إلى سنتين أو ثلاث سنواتٍ اخرى للإستئناف. وقد إشتكى المستشار القانوني لآليك في مؤتمر صحفي عُقد في 4 آذار/مارس 2008، من هذه العملية، قائلاً:- "ان الوتيرة البطيئة التي تسير بها العدالة في أسپاتريا تعني أن ما تسمى بالمصادرة "المؤقتة" ستكون دائمية قدر تعلق الأمر بالتطبيق العملي. وعندما يحين الوقت الذي تشق فيه هذه القضية طريقها خلال المحاكم الأسپاترية، فستكون آليك قد خسرت ملايين الدولارات من العوائد."

60. بعثت رئيسة الوزراء آبوت برسالة إحتجاج إلى الرئيسة لافين بتاريخ 1 نيسان/أبريل 2008، أكدت فيها على أن المصادرة كانت خ□وةً غير مشروعة وفق القانون الدولي وإنتهاكاً لإتفاقية الإستثمار الثنائي بين أسپاتريا و ريدال. وأجابت الرئيسة لافين:

إن موجودات آليك ليست محميةً بإتفاقية الإستثمار الثنائي بين أسپاتريا و ريدال. إضافةً إلى ذلك، فإن أمر المحكمة الإدارية كان ضرورياً للحفاظ على الوضع الراهن إلى الوقت الذي تتمكن فيه المحكمة الجنائية من إصدار حكمها النهائي. وإنني اكرر القول بأن إدعاء ريدال بإمتلاكها سل□ة إستخراج موارد أسپاتريا ال□بيعية دون إذن ما هو إلا خرق لسيادتنا، ويزيد من الأضرار التي تعرضت لها أسپاتريا بسبب إحتلال ريدال ال□ويل وغير القانوني لجزر ويندسكيل.

61. بتاريخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2007، رفع مونتي دي روزا قضية أمام محاكم ريدال ضد نتائج عملية إختيار العروض الريدالية، إلا أن القضية رُفضت لعدم وجود وجه حق لرفع الدعوى. وقد فشلت محاولاته في إستئناف الرفض بشكلٍ مستعجل في تغيير ذلك القرار، وقد رفضت المحكمة العليا مراجعة ذلك القرار في 22 آب/أغسـ□س 2008. وبعد أن تم الإعلان عن قرار المحكمة العليا، أجرت صحيفة آساهي شيمبون التي تصدر في طوكيو، مقابلةً مع مونتي دي روزا، دعا فيها حكومة أسپاتريا إلى التأكيد على حقوقها وفق إتفاقية الإستثمار الثنائي بين أسپاتريا و ريدال.

62. في هذه الأثناء، أثار رفض الحاكمة بلاك لموافقة المجلس على عرض أم دي آر، موجةً من الإحتجاجات السلمية في مختلف أنحاء الجزر. حيث نظمت إلسا عدداً من التظاهرات العامة ودعت إلى إستفتاءٍ على الإستقلال. كما دعا الوزير الأول كريڤن أعضاء المجلس إلى إجتماع في 6 أيلول/سبتمبر 2008. وقد تبنى المجلس قراراً يعلن أنه من حق سكان الجزر أن

يقرروا مستقبلهم وأن يقام إستفتاء شعبي من أجل ذلك. وقد دعا القرار ريدال إلى تقديم جميع المساعدات اللازمة من أجل إنجاز الإستقلال، وذلك وفقاً لقرار يجب أن يصدر لاحقاً من قبل المجلس لتصديق نتائج الإستفتاء الشعبي.

63. تم إجراء إستفتاء شعبي بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2008، وكان الإستفتاء يطرح ثلاثة إختيارات:- (1) "الإستقلال التام"، أو

(2) "الدخول في مفاوضات من أجل الوحدة مع أسپاتريا"، أو

(3) "البقاء كجزءٍ من ريدال".

وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، أكمل المجلس إحصاء الأصوات، وأعلن أن 76% من سكان الجزر قد صوّتوا لصالح الإستقلال، فيما صوّت 18% للبقاء مع ريدال، وإختار 6% إجراء مفاوضاتٍ للوحدة مع أسپاتريا. وكانت نسبة المشاركة في التصويت هي 93%.

64. في أعقاب الإستفتاء، أعلن الوزير الأول كريڤن عن موعد جلسة للمجلس لتدارس الخطوات اللازمة لتصديق نتيجة الإستفتاء ومنح سكان الجزر ما رغبوا فيه وهو الإستقلال. وقد أصدرت رئيسة الوزراء آبوت بياناً أشارت فيه إلى أن ملك ريدال وحكومته يصادقون على نتيجة الإستفتاء ويتعهدون بدعم ريدال الكامل في المساعدة على إنتقال سكان الجزر إلى الإستقلال.

65. إستنكرت الرئيسة لاڤين الإستفتاء ووصفته بأنه غير قانوني وذكرت أنها ستفعل كل ما في وسعها للتأكد من أن الجزر "ستعود إلى سيطرة أسپاتريا الشرعية". كما قالت الرئيسة:- "إن ريدال لا يمكنها أن تمنح ما لا تملك؛ فلا يمكنها منح الإستقلال في الوقت الذي لا تملك فيه السيادة القانونية. وإن المصادقة الريدالية على الإستفتاء تفاقم من ضرر الإحتلال غير القانوني للجزر وتخرق الحق التاريخي لأسپاتريا."

66. بتاريخ 1 شباط/فبراير 2009، بعثت رئيسة الوزراء آبوت بمذكرة دبلوماسية إلى الرئيسة لاڤين، وجاء في المقطع ذي الصلة من المذكرة:

إن إدعاء أسپاتريا غير القانوني وإستحواذها على موجودات آليك قد جعل من المستحيل على روكو أن تستغل هذه الثروة، وإن ريدال لا تنوي إحترام الترخيص الأسپاتري لإستغلال الموجودات والتي ليست مُلكاً لأسپاتريا. إن الخطر هنا يتجاوز المصالح التجارية. فالخطر هنا يصل إلى قضايا السيادة الإقليمية وحق سكان الجزرفي تقرير المصير. لذلك فإننا نقترح أن تبدأ حكومتانا فوراً بمفاوضاتٍ من أجل التوصل إلى إتفاقية خاصة لتسليم القضية إلى محكمة العدل الدولية.

67. عندما ظهرت تقارير الإعلام حول المذكرة الدبلوماسية، عقد مونتي دي روزا على الفور مؤتمراً صحفياً، قال فيه:

إنني أدعم الحل السلمي لهذا الخلاف. لكنني اذكّر حكومة أسپاتريا بأن ريدال قد رفضت عرض أم دي آر مستندةً إلى تفرقةٍ سافرة مستندة إلى الجنسية. إن المصالح الإقتصادية لشركة أسپاترية – هي، أم دي آر المحدودة – قد تضررت بشكلٍ لا يمكن إصلاحه من جراء هذا الخرق لإتفاقية الإستثمار الثنائي. وبغضّ النظر عن كيفية حل

القضايا الاخرى، فإن إستخراج أم دي آر لتلك الموارد قد تم تأخيره لما يقارب السنتين بسبب رفض ريدال غير المبرر لعرض أم دي آر.

68. قبِلت الرئيسة لافين عرض التفاوض، وتوصلت الدولتان الى هذه الإتفاقية الخاصة.

69. صادقت أسپاتريا و ريدال على ميثاق الأمم المتحدة، والنظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية، وإتفاقية ڤيينا حول قانون المعاهدات Vienna Convention on the Law of Treaties ، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية International Covenant on Civil and Political Rights ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights ، وإتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار. إن أسپاتريا و ريدال ليستا طرفين في إتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States. وإن ريدال هي عضو في منظمة التجارة العالمية ("World Trade Organization ("WTO" ؛ فيما تقدمت أسپاتريا بطلب لعضوية تلك المنظمة، إلا أن الطلب لم يُقبل بعد.

70. إن أسپاتريا تطلب من المحكمة ان تقرر وتعلن ما يلي:

(1) أنه لا يجوز قانوناً لريدال أن تتخذ خطواتٍ تقوم بتفعيل إستقلال جزر ويندسكيل، ويجب عليها التنازل عن إدارة الجزر الى أسپاتريا:

(أ) لأن السيادة على الجزر تعود لأسپاتريا. و

(ب) لأنه لا يحق لسكان الجزر الحصول على الإستقلال على أساس مبدأ حق تقرير المصير.

(2) أن رفض ريدال لعرض أم دي آر يشكل إنتهاكاً لإتفاقية الإستثمار الثنائي بين أسپاتريا و ريدال.

(3) إن ريدال لا تملك الحق في إستحضار نصوص إتفاقية الإستثمار الثنائي بين أسپاتريا و ريدال لحماية موجودات آليك، وهي شركة أسپاترية، وبأن أسپاتريا لم تنتهك إتفاقية الإستثمار الثنائي بين أسپاتريا و ريدال بأي حالٍ من الأحوال.

71. إن ريدال تطلب من المحكمة ان تقرر وتعلن ما يلي:

(1) أنه يجوز لريدال وفق القانون الدولي أن تتخذ خطواتٍ تقوم بتفعيل إستقلال جزر ويندسكيل:

(أ) لأن السيادة على الجزر تعود لريدال. و/أو

(ب) لأنه يحق لسكان الجزر الحصول على الإستقلال على أساس مبدأ حق تقرير المصير.

(2) أن رفض ريدال لعرض أم دي آر، لا يشكل إنتهاكاً لإتفاقية الإستثمار الثنائي بين أسپاتريا و ريدال.

(3) إن ريدال تملك الحق في إستحضار نصوص إتفاقية الإستثمار الثنائي بين أسپاتريا و ريدال لحماية موجودات شركةٍ ريدالية في أسپاتريا، وأن الإستيلاء على تلك الموجودات هو إنتهاك لإتفاقية الإستثمار الثنائي بين أسپاتريا و ريدال.

الملحق 1

إتفاقية حول تشجيع وحماية الإستثمار المتبادل

7 تشرين الثاني/نوفمبر 1985

إن جمهورية أسپاتريا ومملكة ريدال (واللتان سيشار إليهما فيما بعد بإسم "الطرفين")،

إذ ترغبان في خلق ظروفٍ مؤاتية لزيادة التعاون الإقتصادي بينهما، وعلى وجهٍ خاص، من أجل إستثمارات المستثمرين من أحد الطرفين في أراضي الطرف الآخر بناءً على مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة،

وإذ تدركان أن تشجيع وحماية الإستثمارات المتبادلة وفق اسس هذه الإتفاقية سيؤدي إلى تعزيز روح المبادرة وزيادة الإزدهار في كلا البلدين،

يتفقان على ما يلي:

***

يُقصد بـ"الإستثمار" جميع موجودات المستثمر التي تمتلك الصفات المميزة للإستثمار، بما في ذلك خصائص كالإلتزام برأس المال أو المصادر الاخرى، وتوقع الحصول على مكسب أو ربح، أو إفتراض وجود مجازفة. ويمكن للإستثمار أن يتخذ الأشكال التالية:

(أ) مشروع؛

(ب)حصص، أسهم، وأشكال اخرى من المشاركة في رأس المال في المشروع؛

(ج) تراخيص، تفاويض، وإجازات، وحقوق مشابهة ممنوحة بموجب القوانين المحلية السارية.

يُقصد بـ"مستثمر من أحد الطرفين" هو طرف أو مؤسسة حكومية، أو مواطن أو مشروع عائد للطرف من الطرفين، يحاول أن يستثمر، أو يستثمر، أو قام بالإستثمار في أراضي الطرف الآخر.

***

المادة 4

على كل طرف أن يمنح الاستثمارات والمستثمرين من الطرف الآخر معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها، في ظروف مشابهة، لمستثمريه وللمستثمرين من أي دولة غير طرف.

المادة 5

يلتزم الطرفان بمعالجة الإستثمارات وفقاً للقانون الدولي العرفي، بما في ذلك المعاملة العادلة والمنصفة، والحماية الكاملة والأمن، وعدم التمييز.

المادة 6

أ) لا يجوز لأي طرف أن مصادرة أو تأميم استثمار، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تدابير مماثلة لنزع الملكية أو التأميم ("نزع الملكية") ، عدا ما كان لأغراض النفع العام، وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة، وبطريقة غير تمييزية ، ووفقاً لتعويضات سريعة ومناسبة وفعالة.

ب) باستثناء تدابير شديدة إلى درجة لا يمكن أن يكون من المعقول اعتبار انها قد تم اعتمادها وتطبيقها بحسن نية، فإن إتخاذ تدابير غير تمييزية يتم تصميمها وتطبيقها من قبل طرف لحماية أهداف مشروعة في الصالح العام لا تشكل مصادرةً غير مباشرة.

***

المادة 13

في حالة وقوع نزاع ينشأ فيما يتعلق بالحقوق التي تمنحها هذه المعاهدة، بالإضافة إلى أي إجراءات تحكيم تحق بموجب هذه المعاهدة لمستثمر من أحد الطرفين أو عن طريق التعاقد، فيجوز للطرف الذي تعود إليه جنسية المستثمر ان يرفع القضية امام محكمة العدل الدولية وسيقبل الطرف الآخر سلطة تلك المحكمة على الأشخاص والموجودات.

الملحق 2

جزر ويندسكيل